الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

حتى نهاية يوليو 2022م		حتى نهاية يوليو 2023م
1,042	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,058
89	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	83
3,827	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	3,714

الأداء المالي حتى نهاية يوليو

مليون ريال عماني

(بيانات مبدئية)

تلتزم الحكومة في توجيه الإيرادات المالية الإضافية نحو الآتي:

- خفض الدين العام وإدارة المحفظة الإقراضية.
- تعزيز الإنفاق الاجتماعي.
- تحفيز النمو الاقتصادي.

الأداء المالـــي
حتى نهايـة يوليو 2023م

الإيــرادات

بلغـت الإيـرادات العامة للدولـة حتى نهاية يوليـو 2023م حوالـي (7,183) مليون ريـال عُماني، مقارنة بتسـجيل (8,003) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2022م، أي بنسـبة انخفاض بلغت مايقارب (10%)، يوضح الجدول أدناه أهم بنود الإيرادات:

مليون ريال عماني

البيــان (حتى نهاية يوليو)	2022	2023	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	3,827	3,714	(%3)
صافي إيرادات الغاز	2,056	1,329	(%35)
الإيرادات الجارية	2,107	2,132	%1
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	13	9	-
إجمالي الإيرادات	8,003	7,183	(%10)

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

1 الإيرادات النفطية

- **صافي إيرادات النفط:**

انخفـض صافـي إيرادات النفط حتـى نهاية يوليو 2023م بنحو (3%)، مسـجلاً حوالي (3,714) مليون ريـال عمانـي، مقارنـة بتحصيل (3,827) مليون ريـال عماني حتى نهاية يوليو 2022م، إذ بلغ متوسـط سعر النفط المحقق بنهاية يوليو 2023م نحو (83) دولار أمريكي للبرميل، كما بلغ متوسط الإنتاج نحو (1,058) ألف برميل يوميًا.

- **صافي إيرادات الغاز:**

انخفض صافي إيرادات الغاز بنهاية يونيو 2023م بما يقارب (35%)، مسجلاً نحو (1,329) مليون ريال عمانـي مقارنـة بتحصيل (2,056) مليون ريال عماني بنهاية يوليو 2022م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى تغيير منهجية تحصيل إيرادات الغاز بحسب النظام المالي لشركة الغاز المتكاملة، والقائم على توريد صافي إيرادات الغاز بعد خصم مصروفات شراء ونقل الغاز.

2 الإيرادات الجارية

بلغـت الإيـرادات الجاريـة المحصلة حتى نهاية يوليـو عام 2023م نحو (2,132) مليـون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (1%)، مقارنة بتحصيل (2,107) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م.

الأداء المالـــي
حتى نهايـة يوليو 2023م

الإنفـاق

سـجل الإنفـاق العـام حتى نهاية يوليو عام 2023م نحـــو **(6,481)** مليـــون ريـــال عمانـــي، منخـــفضًا بمقدار (503) مليون ريال عماني، أي بحوالي (7%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2022م.

وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

1 المصروفات الجارية

بلغـت المصروفـات الجارية حتـى نهاية يوليو عام 2023م نحـو (4,836) مليون ريـال عماني، منخفضةً بنحـو (594) مليـون ريال عمانـي أي بما يقارب (11%) مقارنة بنحو (5,430) مليـون ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام 2022م.

2 المصروفات الإنمائية

بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات و الوحدات المدنية حتى نهاية يوليو عام 2023م نحو (491) مليون ريـال عُماني، بنسـبة صرف بلغـت (55%) من إجمالي السـيولة الإنمائية المخصصة لعـام 2023م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

3 المساهمات والنفقات الأخرى

بلـغ إجمالـي المسـاهمات والنفقـات الأخرى حتـى نهاية يوليـو عـام 2023م نحو (854) مليـون ريال عمانـي، وقـد بلغ إجمالي الصرف على بنود دعـم المنتجات النفطية وبند دعم قطاعـات أخرى نحو (180) و(11) مليون ريال عماني على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سـداد الديون نحو (233) مليون ريال عماني.

الفائض/العجز

سـجلت الميزانيـة العامـة للدولة بنهايـة يوليو عام 2023م فائضًـا ماليًا بلغ نحـو (702) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل فائض بلغ (1,019) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2022م.

حســـاب
الخزينة الموحد

هيكل موّحد لكافة الحسابات البنكية الحكومية، يضمن الاستخدام الأمثل للموارد النقدية الحكوميـة، إذ يتـم مـن خلالـه جمع أرصـدة الحسـابات البنكية لإظهـار صافي حركـة الإيرادات والمصروفات.

يهدف إلى:

- إيجاد منهجية مركزية لإدارة كافة الحسابات البنكية الحكومية.
- تحسين جودة ودقة التقارير المالية.
- إدارة السيولة النقدية بكفاءة.
- الاستغلال الأمثل للأرصدة الحكومية.

مراحل تطبيق المشروع

المرحلة التجريبية الأولـــى

تم تطبيق المشروع على:

وزارة العمل، جهاز الضرائب

إطلاق المرحلة التجريبية الثـانـيـة

يجري تطبيق المشروع على:

وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، شرطة عمان السلطانية.

المرحلة الثـــالـثة

تعميم المشروع على كافة الوحدات والجهات الحكومية تباعًا.

النتائج

تحصيل

٪37

من الإيرادات العامة للدولة

حـصـر

٪90

من الحسابات البنكية للجهات الحكومية

إنـجـاز

٪95

من مستهدفات المرحلة

النتائج المالية والاقتصادية لمشروع حساب الخزينة الموحد:

تحسين إدارة السيولة النقدية والاستغلال الأمثل للأرصـــدة الحكومية

يسهم في

تحسين العائد على الأرصـــدة النقدية

بالتالي

التقليل من اللجوء للاقتراض

مما يحسن من

التصنيف الائتماني لسلطنة عمان

الأداء الاقتصـادي
العالمـي والمحلـي

الاقتصاد العالمي

وفقـاً لتقريـر التوقعـات الاقتصاديـة الصـادر عن منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنمية، فـإن الاقتصاد العالمي بدأ بالتحسـن، إلا أن هذا التعافي سـيظل ضعيفًا. وأشـارت المنظمة إلى اعتدال نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من (3.3%) في عام 2022م إلى (2.7%) في عام 2023م، ليعقبه ارتفاعًا إلى (2.9%) في عام 2024م.

أسواق النفـط العالميـــة

وفقًـا لتقريـر توقعـات الطاقة قصيرة الأجل الصادر عـن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في أغسـطس 2023م، من المتوقع أن يبلغ متوسـط سـعر خام برنت الفوري في أغسطس نحو (85) دولار أمريكي للبرميل، كمـا تتوقـع الوكالة ارتفاع إنتاج النفط العالمي في عام 2024م مع توقعات هبوط أسـعار النفط الخام بدءًا من الربع الثاني من عام 2024م.

الاقتصاد المحلي

تشير بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.6% بالأسعار الثابتة، كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطـة النفطـية بنحـو 3.5% بنهـاية الربع الأول من عام 2023م مقارنة بنهاية الفترة المماثلة من عام 2022م.